

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي

شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

الكويت

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مقلدة)
الكويت

الصفحة

المحتويات

2 - 1

تقرير مراقب الحسابات المستقل

3

بيان المركز المالي

4

بيان الدخل

5

بيان الدخل الشامل

6

بيان التغيرات في حقوق الملكية

7

بيان التدفقات النقدية

36 - 8

إيضاحات حول البيانات المالية

كرو المهنا وشركاه

محاسبون قانونيون

برج 25 فبراير، دور 29

شارع خالد بن الوليد، شرق

ص. ب 26154 صفاة، الكويت

الرمز البريدي 13122

تلفون : +965 22942740

فاكس : +965 22452549

www.crowe.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/المساهمين المحترمين

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي

شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة برقان تكافل للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية (مغلقة) ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص حول السياسات المحاسبية المأمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة - من كافة النواحي المادية - عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها مناسبة لتقديم أساس يعيقنا من إبداء رأي التدقيق.

التأكيد على أمر

دون التحفظ على رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (1) حول البيانات المالية المرفقة، حيث أن الترجيح الصادر للشركة من إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة لغاية النشاط متى تاريخ 31 ديسمبر 2019 وجاري تجديده من قبل الشركة، ولكن لم يتم الإنتهاء من التجديد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية.

الأمر الآخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، من قبل مدقق حسابات آخر بتقرير المؤرخ في 26 مارس 2019، والذي أبدى رأياً غير متحفظ حول البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة والمسئولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت بسبب الفشل أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك ممكناً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الإستقرارية وتطبيق مبدأ الإستقرارية المحاسبي ما لم تعتمد الإدارة تصفيية الشركة أو وقف أعمالها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتغير جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اخذنا أحکاماً مهنية وحافظنا على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم خاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم رصد الأخطاء المادية الناجمة عن الغش تزيد عن تلك المخاطر المرتبطة بالأخطاء الناجمة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - استيعاب أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى مقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستثمارية المحاسبي والقيام بناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية. وفي حالة إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبّر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- ونتواصل مع الإدارة والمسؤولون عن الحكومة حول النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الحامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الشركة تمسك دفاتر حسائية منتظمة، وأن البيانات المالية والبيانات الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة لهما وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وبإعتقادنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة لهما على وجه قد يؤثر مادياً على نشاط الشركة أو مركزها المالي باستثناء عدم إنعقاد الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية.



رابعة سعيد المهاوي
سجل مراقب الحسابات رقم 152 فئة A
كرو المهاوي وشركاه
مراجعة حصر المهاوي

الكويت في 15 نوفمبر 2020

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019

2018	2019		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاح	
495,000	495,000	4	الموجودات
403,756	402,797	5	موجودات مالية متاحة للبيع
3,874,997	3,849,094	6	قرض حسن إلى حاملي الوثائق
78,806	83,547		موجودات أخرى
4,852,559	4,830,438		إجمالي الموجودات
5,250,000	5,250,000	7	حقوق الملكية والمطلوبات
61,908	61,908	8	حقوق الملكية
33,033	82,086		رأس المال
(820,832)	(785,572)		احتياطي قانوني
4,524,109	4,608,422		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
325,245	218,693	6	خسائر متراكمة
3,205	3,323		إجمالي حقوق الملكية
328,450	222,016		المطلوبات
4,852,559	4,830,438		مبالغ مستحقة إلى حاملي الوثائق

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

أحمد يوسف الجسمي

رئيس مجلس الإدارة

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

بيان الدخل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاح
11,763	13,416	أرباح من ودائع لأجل
8,447	4,765	إيرادات توزيعات أرباح
-	27,864	أرباح بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(7,785)	(10,429)	خسائر إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
<u>12,425</u>	<u>35,616</u>	ربح السنة قبل حصة الزكاة
<u>(124)</u>	<u>(356)</u>	حصة الزكاة
<u>12,301</u>	<u>35,260</u>	صافي ربح السنة
<u>0.23</u>	<u>0.67</u>	ربحية السهم (فلس)
	10	

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

بيان الدخل الشامل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
12,301	35,260	صافي ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
1,598	53,405	بمودع يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل: التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
7,785	10,429	المحول لبيان الدخل نتيجة خسائر إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
-	(14,781)	المحول لبيان الدخل نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
9,383	49,053	إجمالي الدخل الشامل الآخر
21,684	84,313	إجمالي الدخل الشامل للسنة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقراً معها

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي

شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

رأس المال	احتياطي قانوني	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	خسائر متراكمة	المجموع	
دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي	
4,502,425	(833,133)	23,650	61,908	5,250,000	الرصيد في 1 يناير 2018
12,301	12,301	-	-	-	صافي ربح السنة
9,383	-	9,383	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
21,684	12,301	9,383	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,524,109	(820,832)	33,033	61,908	5,250,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
35,260	35,260	-	-	-	صافي ربح السنة
49,053	-	49,053	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
84,313	35,260	49,053	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,608,422	(785,572)	82,086	61,908	5,250,000	إجمالي في 31 ديسمبر 2019

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاح	
12,301	35,260		الأنشطة التشغيلية
(11,763)	(13,416)		صافي ربح السنة
(8,447)	(4,765)		تعديلات لـ :-
-	(27,864)		أرباح من ودائع لأجل
7,785	10,429		إيرادات توزيعات أرباح
(124)	(356)		ربح حقيق من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
			خسائر إانخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
			خسائر العمليات قبل التغير في بند رأس المال العامل
			التغير في رأس المال العامل
67,018	25,903		قرض حسن إلى حاملي الوثائق
29,992	(4,741)		موجودات أخرى
(60,703)	(106,552)		مبالغ مستحقة إلى حاملي الوثائق
124	118		مطلوبات أخرى
36,307	(85,628)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(50,000)	-		ودائع لأجل
-	67,447		المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
10,012	13,416		أرباح من ودائع لأجل مستلمة
3,681	4,765		توزيعات أرباح نقدية مستلمة
(36,307)	85,628		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
-	-		صافي النقد والنقد المعادل
-	-		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
-	-		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

1) التأسيس والنشاط

تأسست شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية (مغلقة)، بموجب عقد التأسيس المؤرخ برقم 2368 جلد 1 بتاريخ 9 أبريل 2006. تم قيد الشركة بالسجل التجاري بتاريخ 11 أبريل 2006 تحت رقم 113435.

بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2019، تم الموافقة على تعديل المادة (2) من عقد التأسيس والمادة (1) من النظام الأساسي ليتم تعديل إسم الشركة ليصبح "شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية (مغلقة)" بدلاً من "شركة عنن للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية (مغلقة)". وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ 10 نوفمبر 2019.

إن الترخيص الصادر للشركة من إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة لمزاولة النشاط منتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وجاري تجديده من قبل الشركة، ولكن لم يتم الإنتهاء من التجديد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية.

الأغراض الأساسية التي أسست من أجلها الشركة هي :

- مزاولة جميع أنشطة التأمين التكافلي والتعاوني وإعادة التأمين بجميع أشكالها ما عدا تأمين الحياة، القيام بكل الأعمال التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف وأغراض الشركة حسب أحكام الشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

- القيام بإستثمار الأموال الحصولة من المؤمن لهم والفوائض والإحتياطيات وإضافة صافي عوائد الاستثمار لصالحهم بعد خصم حصة من هذه العوائد لصالح الأجهزة الإدارية في الشركة نظير قيامها برعاية الأموال المذكورة والاشراف على استثمارها لدى شركات وجهات مالية متخصصة بما يتفق مع القوانين والقرارات المنظمة ولا يتعارض مع أحكام الشريعة.

- تقديم الإستشارات والقيام بالدراسات الفنية في مجال التأمين أو إعادة التأمين للشركات أو غيرها من الجهات التي تقم مباشرة بالعمل في مجال التأمين أو إعادة التأمين بحسب النظام الأساسي للشركة.

- الإشتراك بأى وجه من الوجوه مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تناول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو تعاونها على تحقيق أغراضها في أي مكان سواء داخل الكويت أو خارجها.

- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات مالية متخصصة بما يتفق مع القوانين والقرارات المنظمة ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- إجراء جميع المعاملات وإبرام جميع العقود والقيام بجميع التصرفات القانونية التي تراها ملائمة ولازمة بالشروط الحقيقة لأغراضها وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- أن تدمج معها أو أن تؤسس أو أن تشرك في تأسيس الشركات والاكتتاب في أسهامها وشراء وبيع أسهم الشركات ومساندتها بأى صورة بما يتفق وأغراض الشركة وفقاً للقوانين السارية والمعمول بها، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن التأمين التكافلي هو بديل إسلامي لبرامج التأمين والإستثمار التقليدية، يستناداً على مفهوم الصناديق المشتركة والذي بموجبه يتسلم كل حامل وثيقة حصته في الفائز الناتج عن أنشطة التأمين وفقاً للنظام الأساسي للشركة وإعتماد لجنة الفتوى والرقابة الشرعية.

تحتفظ الشركة بدقائق محاسبية منفصلة لحاملي الوثائق والمساهمين وتسجل الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بصورة مباشرة بأنشطة أي منها في الحسابات التي تخصها. تحدد الإدارة ومجلس الإدارة الأساس الذي توزع بناءً عليه المصروفات من العمليات المشتركة.

تم جميع أنشطة التأمين والإستثمار طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي تعتمد من قبل هيئة الرقابة والفتواوى الشرعية.

إن عنوان الشركة المسجل هو: القبلة، قطعة 15، قسيمة 28، دور 4، ص.ب 763 الصفا - الرمز البريدي 15458 - الكويت.

بلغ عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2019 : 43 موظف (لسنة 2018 : 43 موظف).

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 نوفمبر 2020. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2) أساس الإعداد

2.1) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. طبقاً لما يسمح به تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين، مارست الشركة أحقيبة الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 : "الأدوات المالية" وتعزم تأجيل تطبيقه حتى تاريخ سريان معيار عقود التأمين الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية 17 : عقود التأمين) لفترات البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. وتواصل الشركة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39: "الأدوات المالية" على موجوداتها ومطلوباتها المالية في تاريخ بياناتها المالية اعتباراً من 1 يناير 2018.

2.2) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

2.3) عملية العرض والمعاملات الرئيسية

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي. وهي عملية العرض الرئيسية للشركة.

2.4) تقديرات وأراء المحاسبة الهامة والمصادر الرئيسة لعدم التأكيد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية المشار لها في إيضاح رقم (3)، والبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. قد يكون هناك اختلاف بين النتائج الفعلية وتلك التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والإفتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة.

الأحكام

عند تطبيق الشركة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الأحكام التالية، بعض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها أكبر الأثر الجوهرى على المبالغ المدرجة في البيانات المالية :

تصنيف الموجودات المالية

تقرر الإدارة عند حيازة الموجودات المالية ما إذا كان يجب تصنيفها كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية متاحة للبيع. تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

يتم إثبات خسائر الإنخفاض في قيمة تلك الإستثمارات عندما يكون هناك إنخفاض هام ومتواصل في قيمتها العادلة بأقل من تكلفتها. يتم تقسيم عدة عوامل أخرى في إحتساب الإنخفاض مثل التغير العادي في سعر السهم للإستثمارات المسعرة والتغيرات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للإستثمارات غير المسعرة.

عدم التأكيد من التقديرات والأفتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكيد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها أثر جوهري يؤدي إلى تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

إنخفاض قيمة المدینین

يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة لن تكون قادرة على تحصيلها. يتم شطب الذمم المدينة الرديمة عندما يتم تحديدها. ن تحديد مبلغ المخصص أو الديون المعدومة يتطلب تحليلاً بأعمار الديون وتقييمات فنية وأمور أخرى تأخذ بعين الاعتبار.

مخصص تعويضات تحت التسوية والتعويضات المتکبدة والغير مبلغ عنها

يجب إتخاذ أحكام هامة من قبل الإدارة في تقدير المبالغ المستحقة إلى حاملي العقود الناجحة عن المطالبات بموجب عقود التأمين. هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى تقديرات هامة حول عوامل عديدة تتضمن درجات متفاوتة وكثيرة من الأحكام وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما قد يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في الإلتزامات المقدرة وتقوم الشركة بتقدير مطالباتها إستناداً إلى الخبرة السابقة. أما التعويضات التي تتطلب قرارات تكنيكية أو أحكام قضائية فيتم تقديرها على أساس افتراضي. تقوم الإدارة بمراجعة مخصصاتها للتعويضات المتکبدة وذلك كل ربع سنة.

إعادة التأمين

تعرض الشركة لنزاعات مع إحتمال إعسار معيدي التأمين. وتقوم الشركة على أساس ربع سنوي بمراقبة تطور النزاعات مع معيدي التأمين ومتانة مركز معيدي التأمين.

(3) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للسنة السابقة باستثناء التغيرات الناجحة عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت واجبة التطبيق من 1 يناير 2019.

3.1) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة واجبة التطبيق في الفترة الحالية

قامت الشركة خلال السنة الحالية بتطبيق عدد من المعايير الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية التطبيق لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار"

تم تفعيل سريان المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لم يغير مادياً المحاسبة عن التأجير بالنسبة للمؤجر. يجدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ الإعتراف بعقد الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. قامت الشركة كمستأجر، بتطبيق السياسة المحاسبية التالية فيما يتعلق بعقد التأجير:

عند بداية العقد، تقوم الشركة بتقسيم ما إذا كان العقد عقد تأجير. يعتبر العقد عقد تأجير إذا كان يتضمن الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية بمقابل. عند تحديد العقد على أنه عقد تأجير، تعرف الشركة بأصل حق الاستخدام والتراكم التأجير في تاريخ بدء العقد باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (لفترة 12 شهر أو أقل) وعقود الإيجار منخفضة القيمة. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، والتي تشتمل على المبلغ المدئي لالتزامات التأجير المعدلة بأية مدفوعات تأجير تم إجراؤها في أو قبل تاريخ بداية العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكديرها. يتم استهلاك قيمة حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض حق الاستخدام بشكل دوري حسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

يتم قياس التراكم التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم دفعها في تاريخ بداية العقد، مخصوصة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة يتم قياس التراكم التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

حددت الشركة أن جميع عقود الإيجار لديها هي عقود قصيرة الأجل، وقامت بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصاريف إيجار في بيان الدخل، وخلاصت إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ليس له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - "خصائص الدفع المقدم مع التعويض السليبي"

إن التعديلات ضيقة النطاق التي تمت على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" تمكن المنشآت من قياس بعض الموجودات المالية المستحقة الدفع مقدماً مع التعويض السليبي بالتكلفة المطفأة. هذه الموجودات، التي تتضمن بعض القروض وأوراق الدين، كانت تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ولكي يتم التأهيل لقياس التكلفة المطفأة ينبغي أن يكون التعويض السليبي "تعويض معقول للفسخ المبكر للعقد" وينبغي أن يكون الأصل محتفظ به في غضون فوذج الأعمال "محفظ به للتحصيل". لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28 - الحصص طويلة الأجل في الشركات الرمزية والمشاريع المشتركة

إن التعديلات توضح طريقة محاسبة الحصص طويلة الأجل في شركة زميلة ما أو مشروع مشترك ما، والذي في مضمونه يشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الشركة الرمزية أو المشروع المشترك، ولكن لا يتم تطبيق محاسبة حقوق الملكية له. يجب على المنشآت حساب تلك الحصص بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" قبل تطبيق مخصص الخسارة ومتطلبات الانخفاض في القيمة في معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمار في الشركات الرمزية والمشاريع المشتركة". لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 - تعديل أو تقليل أو تسوية خطة المنافع

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين" توضح طريقة محاسبة تعديلات وتقليل وتسوية خطة المنافع المحددة. وتؤكد على أنه ينبغي على المنشآت مaily:

- حساب تكلفة الخدمة الحالية وصافي الفوائد للفترة بعد تعديل أو تقليل أو تسوية خطة ما باستخدام افتراضات محدثة من تاريخ التغير.
- الاعتراف بأي انخفاض في الفائض فوراً في بيان الدخل سواء كجزءاً من تكلفة الخدمة السابقة أو كربح أو خسارة من التسوية. وبمعنى آخر، ينبغي الاعتراف بالانخفاض الفائض في بيان الدخل الجمجم حتى في حالة عدم الاعتراف سابقاً بالفائض بسبب أثر حد الأصل.
- الاعتراف المنفصل بأي تغيرات في سقف الأصول من خلال الدخل الشامل الآخر.

دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولي للتقارير المالية 2015-2017

تم الانتهاء من التحسينات التالية في ديسمبر 2017:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال" - يوضح أن الحصول على سيطرة عمل ما والذي يعتبر تشغيل مشترك هو دمج أعمال يتحقق على مراحل.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة" - يوضح أن الطرف الذي يحصل على سيطرة مشتركة لعمل ما والتي هي تشغيل مشترك ينبغي أن لا يعاد قياس الفائدة المحفوظ بما سابقاً في التشغيل المشترك.
- معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" - يوضح أن تبعات ضريبة الدخل لتوزيعات الأرباح على الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية ينبغي أن يتم الاعتراف بها وقتاً للمعاملات أو الأحداث السابقة التي أنتجهت أرباح قابلة للتوزيع والتي كان قد تم الإعتراف بها.
- معيار المحاسبة الدولي 23 "نکاليف الاقتراض" - يوضح أنه إذا كان هناك اقتراض معين ما لا زال قائماً بعد استكمال كافة الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع، فإنه يصبح جزءاً من القروض العامة.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

3.2) معايير جديدة ومعدلة ولكنها لم تصبح بعد سارية المفعول

إن المعايير الجديدة والمعدلة النالية والتي تسري على الفترات المالية المستقبلية التي تبدأ بعد تاريخ التقرير، لم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية. وليس من المتوقع أن يكون لها تأثير هام على البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 عقود التأمين

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 وتحدد مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والافصاح عنها . إنه يتطلب أن تقيس التزامات التأمين عند قيمة الوفاء الحالية ويوفر نهجاً أكثر تحديداً لقياس العرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المطالبات لتحقيق المدى المنشئ في حاسبة ثابتة تستند إلى مبادئ عقود التأمين.

يحدد المعيار نموذجاً عاماً، يتم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة ، كما هو موضح في منهج الرسوم المتغيرة . يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة من خلال قياس الالتزام بالبغطية المتبقية باستخدام منهج تخصيص العلاوات.

فيما يلي السمات الرئيسية للنموذج الحاسبي الجديد لعقود التأمين:

قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مع إجراء تعديل واضح في المخاطر ، والتي يتم إعادة قياسها في كل فترة بيانات مالية.

هامش الخدمات التعاقدية الذي يعادل و مقابل الربح المحقق في أول يوم للتدفقات النقدية المرتبطة بإيجاز لجموع العقود. يمثل هامش الخدمات التعاقدية أرباح غير مكتسبة لعقود التأمين ويسجل في بيان الدخل على مدى فترة الخدمات أي (فترة البغطية).

تم تسوية بعض التغيرات في القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية مقابل هامش الخدمات التعاقدية وبالتالي يتم تسجيلها في بيان الدخل على مدار فترة الخدمات التعاقدية المتبقية.

تم تسجيل تأثير التغيرات في معدلات الخصم إما في بيان الدخل أو الدخل الشامل الآخر ويتم تحديده طبقاً لحد خيارات السياسات الحاسبية. يتم تتحقق الإيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين في بيان الدخل استناداً إلى مفهوم الخدمات المقدمة خلال الفترة.

التي يتم عرض المبالغ التي يسلّمها حامل الوثيقة بشكل دائم - بغض النظر عن وقوع الحدث المؤمن عليه.

تم عرض نتائج خدمات التأمين (الإيرادات المكتسبة ناقصاً العويبات المتبدلة) في بند منفصل عن إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

تم عرض الإفصاحات الشاملة التي تهدف لتقديم المعلومات عن المبالغ المحققة من عقود التأمين وطبيعة وحدود المخاطر الناجمة من هذه العقود.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لفترات البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع ضرورة عرض المبالغ المقارنة. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 أول مرة. ينبغي التطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك، في حالة إذا كان التطبيق الكامل بأثر رجعي لجموع عقود التأمين أمر غير عملي، ينبغي على المنشأة أن تختار إما التطبيق المعدل بأثر رجعي أو تطبيق منهج القيمة العادلة.

تعريف الأعمال – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال

يوضح التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) أنه لكي يتم تصنيف أية مجموعة متكاملة من الأنشطة وال موجودات كأعمال، لا بد وأن تتضمن كحد أدنى مدخلات وعمليات جوهرية يجتمعان معاً لكي تتحقق قدرة تحقيق المخرجات بشكل جوهري. إضافة إلى ذلك، أوضح التعديل أن الأعمال قد تتحقق دون أن تشتمل على كافة المدخلات والعمليات المطلوبة لتحقيق المخرجات. لم يكن لهذا التعديل تأثير على البيانات المالية للشركة ولكنه قد يؤثر على الفترات المستقبلية في حالة قيام الشركة بإبرام أي عمليات للدمج الأعمال.

تعريف المعلومات الجوهرية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 : عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي 8 : السياسات المحاسبية - التغيرات في التقديرات المحاسبية

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للمعلومات الجوهرية وفحواه كالتالي: "تعتبر المعلومات جوهرية في حالة إذا كان حذفها أو عدم صحة التعبير عنها أو إنفائها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام إستناداً إلى تلك البيانات المالية بما يقدم معلومات مالية عن المنشأة المحددة التي قامت بإعدادها".

توضح التعديلات أن وصف المعلومات بكوكها جوهرية يتوقف على طبيعة أو حجم المعلومات سواء أكانت معروضة بصورة منفردة أو مجتمعة مع معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. وبعتر عدم صحة التعبير عن المعلومات أمراً جوهرياً إذا كان من المتوقع أن يؤثر بصورة معقولة على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مستقبلي على الشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الصيغة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كافة الجوانب الثالثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس وإنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. فيما يلي المتطلبات الرئيسية للمعيار:-

(أ) التصنيف والقياس

الموجودات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاثة فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: (أ) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، (ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن تصنيف الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية يعتمد عموماً على نموذج الأعمال الذي من خلاله يتم إدارة الأصل المالي والخصائص الأساسية للتدفقات النقدية. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يستبعد الفئات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وللنهاية لبيع المصنفة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 السابق.

المطلوبات المالية

تم تحويل معظم المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الخاصة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية دون أي تغير إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، باستثناء معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة فيما يتعلق بالمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل فيتم عرضها في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تضمينها لاحقاً إلى بيان الدخل.

(ب) إنخفاض قيمة الموجودات

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "الخسائر الإئتمانية المتکبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بنموذج "الخسائر الإئتمانية المتوقعة". إن نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة يتطلب من الشركة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة والتغيرات في هذه الخسائر الإئتمانية المتوقعة في كل فترة تقرير كي تعكس التغيرات في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي بال الموجودات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (يتبع)

(ج) الإفصاحات

تضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أيضاً متطلبات شاملة للإفصاحات والتغيرات المتعلقة بالعرض المتوقع أن تؤدي إلى تغيير في طبيعة وحجم إفصاحات الشركة حول الأدوات المالية لاسيما في السنة التي سيتم خلالها تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

لا تتوقع الشركة أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي أو بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل باستثناء تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

تستوفى الشركة معايير الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وتعزم تأجيل تطبيقه حتى تاريخ سريان معيار عقود التأمين الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17) لفترات البيانات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022.

3.3 الأدوات المالية

الموجودات المالية غير المشتقة

التحقق المبدئي والقياس اللاحق

إن الموجودات المالية غير المشتقة يتم تصنيفها إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وقروض ومدينون، وموجودات مالية متاحة للبيع. حددت الشركة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي إلى القروض والمدينون، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية متاحة للبيع.

يتم إدراج الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافةً إليها تكاليف المعاملة فيما عدا الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تقوم الشركة بتسجيل القروض والمدينون في تاريخ نشأتها. تم تسجيل كافة الموجودات المالية الأخرى مبدئياً في تاريخ المتأخر وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

القياس اللاحق

يسند القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كالتالي:

قروض ومدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط. إن القروض والمدينون يتم تصنيفها كـ "قرض حسن إلى حاملي الوثائق"، "أرصدة لدى البنوك ونقد"، "ودائع لأجل"، "إشتركات وأرصدة تأمين مستحقة"، "مبالغ مستحقة من المساهمين"، "أرصدة مستردة من معيدي التأمين على تعويضات تحت التسوية" و "موجودات أخرى" في بيان المركز المالي.

موجودات مالية متاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع تلك الموجودات غير المشتقة التي يتم تصنيفها كمتاحة للبيع أو تلك التي لا يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو موجودات مالية محتفظ بها حتى الإستحقاق أو قروض ومدينون. بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة على النحو المبين أدناه في إيضاح القيمة العادلة للأدوات المالية.

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع التي ليس لها سعر معلن في سوق نشط والتي يتعدى قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة فيها يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة في نهاية كل فترة تقرير.

عدم تحقق الموجودات المالية

لا يتم تتحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:
- يتنهى الحق في إسلام التدفقات النقدية من الأصل.

- تقوم الشركة بتحويل الحق في إسلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأثير إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع" وعندما:
 - (أ) قامت الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل.

(ب) لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن تقوم تحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بالتنازل عن حقها في إسلام التدفقات النقدية من الأصل أو تكون قد دخلت في ترتيب القبض والدفع، تقوم الشركة بقييم إذا ما كانت وإلى أي مدى تحفظ بمخاطر ومزايا الملكية.

تدرج كافة المطلوبات المالية بمدئياً بتاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تصنف الشركة كافة المطلوبات المالية غير المشتقة كـ"مبالغ مستحقة لحاملي الوثائق"، "دائن التأمين"، "احتياطي التعويضات تحت التسوية (مبلغ عنها وغير مبلغ عنها)"، "أرصدة إعادة التأمين الدائنة"، "مطلوبات أخرى". تدرج المطلوبات المالية بمدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة.

القياس اللاحق

يستند القياس اللاحق بلجيمع المطلوبات المالية على التكلفة المطفأة.

عدم تتحقق المطلوبات المالية

لا يتم تتحقق إلتزام مالي عندما يتم الإعفاء من الإلتزام أو إلعاوه أو إنتهاء صلاحية إستحقاقه، ويدرج الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي المستبعد والمبلغ الدائن المدفوع للإلتزام في بيان الدخل.

مقاصة الأدوات المالية

تم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المدين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية نافذة لمقاصة المبالغ المحققة وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي محدد أو مجموعة أصول مالية قد إنخفضت قيمته. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية قد إنخفضت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الإنخفاض في القيمة كنتيجة لحدث أو مجموعة أحداث وقعت بعد التتحقق المبدئي للأصل (حدث خسارة متکبدة) وأن حدث (أحداث) الخسارة هذا له تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوقة بما.

قد تتضمن أدلة الإنخفاض في القيمة علامات تشير إلى أن المقرض أو مجموعة المقرضين تواجه صعوبات مالية كبيرة أو العجز أو عدم الإلتزام بالفائدة أو المدفوعات الأساسية أو إحتمال التعرض لخطر الإفلاس أو الإضطرابات المالية الأخرى، وعندما تشير بيانات المراقبة إلى إنخفاض ملحوظ في التدفقات النقدية المستقبلية مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية التي ترتبط بحدوث حالات تأثير. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل تدرج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها (بائع)

يتم تحديد إنخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن إنخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أي خسارة إنخفاض في القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

ب. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الإنخفاض في القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل الفائدة السائد لأصل مالي مماثل.

ج. بالنسبة للموجودات المطफأة فإن إنخفاض القيمة هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل عكس مبالغ خسائر إنخفاض في القيمة المسجلة في السنوات السابقة عندما يظهر مؤشر على عدم وجود خسائر إنخفاض قيمة الأصل المالي أو أنها إنخفضت وعken ربط الإنخفاض بصورة موضوعية بحيث يقع بعد تسجيل إنخفاض القيمة . بإستثناء عكس خسائر إنخفاض القيمة المتعلقة بالموجودات الإستثمارية المصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم تسجيل عكس خسائر إنخفاض القيمة الأخرى في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ العكس. يتم تسجيل عكس خسائر إنخفاض في القيمة المتعلق بالموجودات الإستثمارية المصنفة كمتاحة للبيع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

3.4 إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بإجراء تقييم كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تناقص قيمته، فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب إختبار إنخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم الشركة بتقدير المبلغ الممكن إسترداده للأصل.

إن المبلغ الممكن إسترداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل متاحاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. وبعدها يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده كجزء من الوحدة المنتجة للنقد التي تخصها. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن إسترداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد إنخفضت قيمته ويخفض إلى قيمة الممكن إستردادها عن طريق الاعتراف بخسائر إنخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الأصل ذات الصلة مسجل بمبلغ إعادة التقييم، في مثل هذه الحالة يتم معالجة خسائر الإنخفاض في القيمة كإنخفاض في إعادة التقييم. عند تقدير القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد).

عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة يتم إجراء تقدير كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد إنخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر فإن الشركة تقوم بتقدير المبلغ الممكن إسترداده. يتم عكس خسارة إنخفاض القيمة المعترف بها من قبل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل الممكن إستردادها حيث أنه تم تسجيل آخر خسارة من إنخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة قيمة الأصل الدفترية إلى قيمة الممكن إستردادها.

3.5) ممتلكات ومعدات

تضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات أسعار الشراء وأي تكاليف أخرى مباشرة بجلب الأصل لحالي التشغيل والموقع الذي يراد استخدامه فيه. إن النفقات المتکبدة بعد بدء عملية تشغيل الممتلكات والمعدات، تكاليف الصيانة والإصلاح، تحمل على بيان الدخل لنفس الفترة التي تکبدت فيها النفقات.

في الحالات التي تظهر بوضوح بأن المصروفات المتکبدة قد أدت إلى زيادة المدفوع المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات وبشكل أبعد من مستوى الأداء المقررة والمقيم مسبقاً، فإن المصروفات المتکبدة يتم رسملتها كتكلفة إضافية على تكلفة الممتلكات والمعدات.

الممتلكات والمعدات تم إظهارها بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وحسائر الإنخفاض في القيمة.

تم إحتساب إستهلاك الممتلكات والمعدات بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكاليفها على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها والمبينة كما يلي:

السنوات

4: 5 سنوات

معدات

4: 5 سنوات

أثاث وتركيبات

3: 5 سنوات

أجهزة وبرامج حاسوب آلي

تم إستبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام مقترن به بشكل مبدئي عند التخلص منه أو عندما لا يتوقع أي منافع إقتصادية مستقبلية من استخدامه أو إستبعاده. تدرج أي أرباح أو خسائر ناجحة عن إستبعاد الأصل (المتحسبة بالفرق بين صافي المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل عند إستبعاد الأصل. عند بيع الموجودات المعاد تقييمها، فإن المبالغ المدرجة في بند فائض إعادة التقييم تحول إلى الأرباح المرحلة.

3.6) قرض حسن إلى حاملي الوثائق

يتمثل القرض الحسن في تمويل إسلامي لا يحمل ربح من المساهمين لحاملي الوثائق فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التأمين التكافلي والتي سيتم تسويتها من الفائض الناتج من هذه الأعمال في السنوات القادمة.

3.7) إعادة التأمين

لتقليل التعرض لمخاطر مالية ناجمة من مطالبات تأمينية كبيرة، تقوم الشركة بالدخول في إتفاقيات مع أطراف أخرى بغرض إعادة التأمين. يتم تقدير العوويضات المستحقة من معيدي التأمين بطريقة تسقى مع إلتزام التعويض ووفقاً لعقد إعادة التأمين. تظهر هذه المبالغ كـ "أرصدة مستردة من معيدي التأمين على تعويضات تحت التسوية" في "الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي الوثائق".

إعادة تأمين الوثائق أو إفراض مساحتها يتم خصمها من إجمالي الإشتراكات المكتبة للوصول إلى صاف الإشتراكات المكتبة.

تقوم الشركة في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إنخفاض قيمة أصل إعادة التأمين. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر تقوم الشركة بالقدر الرسي الممكن إسترداده إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأصل إعادة التأمين المبلغ الممكن إسترداده للأصل، فإن الأصل يعتبر إنخفضت قيمته ويتم تخفيضه إلى القيمة الممكن إستردادها. إن ترتيبات إعادة التأمين المتنازل عنها لا تعفي الشركة من إلتزاماتها تجاه حاملي الوثائق.

3.8) إختبار كفاية الإلتزامات

تقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية بتطبيق إختبارات كفاية الإلتزام للتحقق من كفاية مطالبات عقود التأمين ويتضمن ذلك مقارنة التقديرات الحالية لجميع التدفقات النقدية التعاقدية المرفقة بهذه المطالبات بقيمها الدفترية ، وإذا أظهر التقييم أن القيمة الدفترية لالتزامات التأمين (ناقصاً تكاليف حيازة الوثائق المؤجلة المتعلقة بها) غير كافية في ضوء التدفقات المستقبلية المقدرة، فإن العجز يتحقق بالكامل و مباشرة ويتم عمل مخصص للحسائر الناجحة . لا تقوم الشركة بخصم إلتزام التعويضات غير المدفوعة لديها حيث أنه من المتوقع دفع كافة المطالبات بصورة أساسية خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي.

3.9) التعويضات

يتم تحويل التعويضات التي تكون من المبالغ المستحقة إلى حاملي العقود والأطراف الأخرى ومصروفات تعديل الخسارة المتعلقة بها، بالصافي بعد المستندات والإستردادات الأخرى على بيان الدخل عند تكبدها. تكون التعويضات من المبالغ المستحقة المقدرة فيما يتعلق بالتعويضات المبلغة للشركة ولم يبلغ عنها في تاريخ البيانات المالية. تقدر الشركة عموماً تعويضاها على أساس الخبرة السابقة. يقوم مقيمي الحسائر المستقلين عادة بتقدير تعويضات الممتلكات. إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى تقدير الإدارة والخبرة السابقة للشركة، يتم الإحتفاظ بمخصص لتكلفة تسوية التعويضات المتکبدة ولم يبلغ عنها في تاريخ البيانات المالية. إن أي فروق بين المخصصات في تاريخ البيانات المالية والتسوية والمخصصات للسنة التالية يتم إدراجها في حساب الإشتراكات المكتسبة لتلك السنة.

3.10) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق الموظفين مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي وللواحة الداخلية للشركة على أساس مدة الخدمة وإستحقاقات الراتب والبدلات الأخرى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصاريف مستحقة على مدى فترة الخدمة.

3.11) إحتياطي الاشتراكات غير المكتسبة

يتضمن إحتياطي الاشتراكات غير المكتسبة الأقساط المستلمة لقاء مخاطر لم تنته بعد. بصورة عامة، يتم الإفراج عن الاحتياطي على مدى فترة العقد ويتحقق كزيادة أقساط.

3.12) إحتياطي تعويضات تحت التسوية

يتضمن التعويضات تحت التسوية المقدرة للتعويضات المكتبدة والمبلغ عنها ولكن لم يتم سدادها في تاريخ المركز المالي. إن المخصصات للتعويضات المبلغ عنها والتي لم يتم دفعها كما في تاريخ المركز المالي يتم إحتسابها على أساس التقديرات لكل حالة على حدة. ويدرج أي فرق بين المخصصات في تاريخ المركز المالي والسدادات والمخصصات في السنة التالية في حساب التأمين لتلك السنة.

3.12) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحسب الشركة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 61% من ربح السنة بعد خصم حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والممول إلى الاحتياطي القانوني.

لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ، نظراً لوجود حسائر متراكمة على الشركة كما في ذلك التاريخ.

3.13) الركأة

يتم احتساب حصة الركأة بنسبة 61% من الربح وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 58 لعام 2007.

3.14) تكاليف حيازة الوثائق

يتم رسملة العمولات المدفوعة للسماسرة أو التكاليف (المتعلقة بالزيادة) المباشرة الأخرى المتکبدة فيما يتعلق بحيازة وتجديد عقود التأمين. يتم لاحقاً إلغاء تكاليف حيازة الوثائق المؤجلة على فترات عقود التأمين التي تتعلق بما كأقساط تأمين مكتسبة.

يتم في تاريخ كل تقارير مالية مراجعة الانخفاض في القيمة أو بصورة أكثر تكراراً عند ظهور مؤشر الانخفاض في القيمة. إذا كانت المبالغ الممكن استردادها أقل من القيمة الدفترية، فإن خسارة الانخفاض في القيمة يتم الاعتراف بها بيان الدخل. كما يتم مراعاة تكاليف حيازة الوثائق المؤجلة في اختبار كفاية الالتزام لكل فترة مالية.

3.15) تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات عندما يتم الوفاء بمعايير التتحقق المحددة التالية قبل تحقق إيرادات الشركة.

الإشتراكات المكتسبة

تحتتحقق الإشتراكات كإيرادات على مدى فترات الوثائق التي تتعلق بها على أساس نسي. تمثل الإشتراكات غير المكتسبة جزء من صافي الإشتراكات المكتسبة والتي تخضع للفترة غير المستنفذة من التغطية.

أتعاب إصدار الوثائق وتكلفة حيازة الوثائق

يتم الإعتراف بإيرادات أتعاب إصدار الوثائق وتكلفة حيازتها عند تتحقق الإشتراكات المرتبطة بها.

عمولات مكتسبة ومدفوعة

تحتتحقق العمولات المكتسبة والمدفوعة عند تتحقق الإشتراكات المرتبطة بها.

توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح عند إثبات الحق في إسلامها.

إيرادات الفوائد

تحتتحقق إيرادات الفوائد من الأصول المالية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة مع إمكانية قياس الدخل بشكل موثوق. يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس زمني، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق، وهو المعدل الذي يخصم المقوضات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الموجود عند الإعتراف الأولى.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

4) ودائع لأجل
وفقاً لمتطلبات القانون الكويتي، تمثل الودائع لأجل مبالغ تم إيداعها كضمان لدى بيت التمويل الكويتي مقابل الإكتتاب في نشاط التأمين العام.
وقد بلغ متوسط معدل الربح المكتسب على هذه الودائع 2.7% تقريباً (2018 : 2.5%).
إن الودائع لأجل تستحق لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة من تاريخ الإيداع.

5) موجودات مالية متاحة للبيع

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
156,805	142,207	أسهم محلية مسيرة
75,211	75,930	أسهم محلية غير مسيرة
171,740	184,660	أسهم أحذية غير مسيرة
403,756	402,797	

يتم إثبات الإستثمارات غير المسيرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت)، حيث أنه لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة. لا يوجد سوق نشط لهذه الإستثمارات ولا توجد مؤخراً أي معاملة تقدم إثباتاً للقيمة العادلة الحالية، وتتفى الإدارة حدوث أي ظروف قد تؤثر بإنخفاض في القيمة لتلك الإستثمارات في تاريخ البيانات المالية.
اعترفت الشركة خلال السنة بمساراة إنخفاض في القيمة بمبلغ 10,429 دينار كويتي (2018 : 7,785 د.ك) مقابل بعض الأسهم المحلية المسيرة.
تم تقدير الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأساليب التقييم المفصح عنها في إيضاح (13).

6) قرض حسن ومبالغ مستحقة إلى حاملي الوثائق

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,942,015	3,874,997	الرصيد في بداية السنة
(67,018)	(25,903)	صافي الفائض من عمليات التأمين (إيضاح 11)
3,874,997	3,849,094	الرصيد في نهاية السنة

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
385,948	325,245	الرصيد في بداية السنة
(60,703)	(106,552)	أموال مدفوعة من قبل المساهمين
325,245	218,693	الرصيد في نهاية السنة

7) رأس المال

حدد رأس مال الشركة المدرج به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 5,250,000 دينار كويتي (2018: 5,250,000 دينار كويتي) موزع على 52,500 سهم (2018: 52,500,000 سهم) قيمة كل سهم 100 فلس كويتي، وجميع الأسهم نقدية.

8) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته اللاحقة والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى إحتياطي القانوني، ويجوز إيقاف هذا التحويل عندما يزيد رصيد الإحتياطي عن نصف رأس مال الشركة المصدر والمدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التينص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي القانوني لهذا العام نظراً لوجود خسائر متراكمة على الشركة.

9) تعاملات مع أطراف ذات صلة

تمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين وموظفي الإدارة العليا والشركات التي يمتلك المساهمين الرئيسيين حصص رئيسية فيها أو يمكنهم تأثير ملموس عليها. يتم الموافقة على سياسات تعريف وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة، إن هذه التعاملات تخضع لموافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة.

إن أرصدة المعاملات مع أطراف ذات صلة في نهاية السنة هي كما يلي :-

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	حاملي الوثائق
141,952	62,355	موجودات ومطلوبات وحقوق حاملي الوثائق
93,664	6,400	إجمالي الإشتراكات المكتسبة
22,403	33,372	توريضات مدفوعة
		مستحق من أطراف ذات صلة - إشتراكات مدينة

10) ربحية السهم (فلس)

يتم إحتساب ربحية السهم بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2018	2019	
صافي ربح السنة - دينار كويتي	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة - سهم	
12,301	35,260	
52,500,000	52,500,000	
0.23	0.67	ربحية السهم (فلس)

11) نتائج حاملي الوثائق حسب قطاع الأعمال والأموال
بيان الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي الوثائق

2018	2019	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		الموجودات
303,895	324,105		أرصدة لدى البنوك وبنوك وند
1,742,491	2,809,287	11.1	إشتركات وأرصدة تأمين مستحقة
745,726	625,225		موجودات أخرى
742,796	1,370,432		أرصدة مستردة من معيدي التأمين على تعويضات تحت التسوية
325,245	218,693		مبالغ مستحقة من المساهمين
63,537	64,571		أثاث ومعدات
3,923,690	5,412,313		إجمالي الموجودات
<hr/>			المطلوبات وحقوق الملكية
<hr/>			المطلوبات
437,303	587,512		أرصدة إعادة التأمين الدائنة
972,110	514,635		إحتياطي الإشتراكات غير المكتسبة
1,333,096	1,558,221		إحتياطي التعويضات تحت التسوية (مبلغ عنها وغير مبلغ عنها)
1,071,742	2,607,858	11.2	دائنون التأمين
109,439	144,087		مطلوبات أخرى
3,923,690	5,412,313		مجموع المطلوبات
<hr/>			حقوق حاملي وثائق التأمين
(3,874,997)	(3,849,094)		صافي العجز من عمليات التأمين
3,874,997	3,849,094		قرض حسن من المساهمين
-	-		مجموع حقوق حاملي وثائق التأمين
3,923,690	5,412,313		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي وثائق التأمين
<hr/>			التغير في القرض الحسن من المساهمين
3,942,015	3,874,997		الرصيد في بداية السنة
(67,018)	(25,903)		صافي الفائض من عمليات التأمين
3,874,997	3,849,094		الرصيد في نهاية السنة

بيانات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

11) تأمين حاملي الوثائق حسب قطاع الأعمال والأموال
بيان عمليات حاملي وثائق التأمين التكافلي حسب قطاع الأعمال والمحفوظ كما يلي :-

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019	الإشتراكات المكتسبة	ناقصاً : حصص إعادة التأمين	الحركة على الإشتراكات غير المكتسبة	صافي الإشتراكات المكتسبة	صافي الإشتراكات المكتسبة	الإشتراكات المكتسبة	بمحري وطيران	دinars كويتي	سيارات	حريق	المجموع
2,033,178	53,485	1,732,114	215,151	32,428	(21,655)	3,242	دinars كويتي	دinars كويتي	سيارات	حريق	دinars كويتي
(312,337)	(65,968)	(96,000)	(128,714)	(21,655)							
1,720,841	(12,483)	1,636,114	86,437	10,773							
457,475	19,438	206,601	229,886	1,550							
2,178,316	6,955	1,842,715	316,323	12,323							
672,025	280	669,874	1,681	190							
2,850,341	7,235	2,512,589	318,004	12,513							
2,038,311	7,108	1,610,232	420,016	955							
(679,830)	(962)	(645,088)	(33,780)	-							
1,358,481	6,146	965,144	386,236	955							
837,233	(31,225)	839,810	27,213	1,435							
11,821	-	11,838	(17)	-							
2,207,535	(25,079)	1,816,792	413,432	2,390							
642,806	32,314	695,797	(95,428)	10,123							
(616,903)	(15,925)	(526,636)	(64,687)	(9,655)							
25,903	16,389	169,161	(160,115)	468							

11) نتائج حاملى الوثائق حسب قطاع الأعمال والأموال (بيج)
بيان عمليات حاملى وثائق التأمين الكافى حسب قطاع الأعمال والمتعلق كما يلى -

المجموع	حرق	سيارات	سodات عامة	بحري وطيران
دبار كورتي				
4,039,925	201,196	2,400,791	1,379,305	58,633
(556,211)	(148,885)	(76,008)	(293,793)	(37,525)
3,483,714	52,311	2,324,783	1,085,512	21,108
511,935	(592)	392,713	104,641	15,173
3,995,649	51,719	2,717,496	1,190,153	36,281
378,421	504	375,580	1,904	433
4,374,070	52,223	3,093,076	1,192,057	36,714
3,082,420	34,255	1,601,412	1,446,753	-
(806,108)	(7,096)	-	(799,012)	-
2,276,312	27,159	1,601,412	647,741	-
1,128,801	(61,957)	1,093,516	105,835	(8,593)
118,236	179	43,442	73,462	1,153
3,523,349	(34,619)	2,738,370	827,038	(7,440)
850,721	86,842	354,706	365,019	44,154
(783,703)	(38,991)	(466,051)	(267,298)	(11,363)
67,018	47,851	(111,345)	97,721	32,791

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

11) نتائج حاملي الوثائق حسب قطاع الأعمال والأموال (بتبع)

11.1) إشتراكات وأرصدة تأمين مستحقة

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,530,064	2,356,468	إشتراكات مدينة
(21,506)	(32,406)	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
1,508,558	2,324,062	مستحق من شركات تأمين
233,933	485,225	
1,742,491	2,809,287	

إن القيم المدرجة للأصول المالية أعلاه تقارب قيمها العادلة وتستحق جميعها خلال سنة، إن أثر أي فرق بين معدل الفائدة الفعلي المطبق ومعدل السوق الحالي غير مادي.

وكانت الحركة على حساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :-

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	21,506	الرصيد في بداية السنة
21,506	10,900	الحمل للسنة
21,506	32,406	الرصيد في نهاية السنة

11.2) دائنون التأمين

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
808,106	1,689,493	حاملي وثائق ووكالات دائنة
160,438	216,904	مستحق إلى شركات التأمين
103,198	701,461	وسطاء بالعمولة
1,071,742	2,607,858	

12) إدارة المخاطر

12.1) الإطار الرقابي للعمل

إن أنشطة الشركة تتطلب على المخاطر، ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تقوم إدارة الشركة بتحمل مسؤولية إنشاء ومتابعة إطار إدارة المخاطر وتطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر الشركة. يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي وحاملي وثائق الشركة من الأحداث التي تعيق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الفشل في استغلال الفرص. تدرك الإدارة العليا ضرورة أن يتتوفر لديها أنظمة إدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءة.

12.2) الإطار التنظيمي للعمل

يحدد القانون رقم 24 لسنة 1961 والقانون رقم 13 لسنة 1962 والمرسوم رقم 5 لسنة 1989 والقواعد واللوائح الصادرة من قبل وزارة التجارة والصناعة إطار العمل التنظيمي لقطاع أعمال التأمين التكافلي في دولة الكويت. يتعين على كافة شركات التأمين التكافلي التي تمارس أنشطة العمليات في دولة الكويت أن تلتزم بهذه القواعد واللوائح.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تلزم أنشطة عمليات الشركة :-

* بالنسبة لعقود التأمين البحري يتعين الإحتفاظ بما لا يقل عن 15% من الإشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

* بالنسبة لكافة أنواع التأمين الأخرى يتعين الإحتفاظ بما لا يقل عن 30% من الإشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

* يتعين إستثمار الأموال المحتفظ بها في دولة الكويت كما يلي :-

- يتعين الإحتفاظ بحد أدنى 40% من الأموال في شكل ودائع نقدية لدى أحد البنوك العاملة في دولة الكويت.

- يجوز إستثمار حتى 25% كحد أقصى في الأوراق المالية الأجنبية (سندات الحكومة الأجنبية أو الأوراق المالية الأجنبية - شركات الأسهم والسندات).

- يجوز إستثمار 30% كحد أقصى في أسهم أو سندات الشركات الكويتية.

- يجب الإحتفاظ بنسبة 15% كحد أقصى في حساب جاري لدى أحد البنوك العاملة في دولة الكويت.

- يجوز إستثمار القيمة المتبقية في الصكوك المصدرة أو المكفولة بضمانتها من قبل حكومة الكويت أو المرابحات المكفولة بضمانتها رهن من الدرجة الأولى على عقارات داخل دولة الكويت.

12.3) مخاطر التأمين

مخاطر التأمين هي مخاطر تجاوز المطالبات المستحقة لحملة الوثائق القيمة الدفترية لاحتياطي أنشطة التأمين. وتتأثر هذه المخاطر بتكرار ومبالغ المطالبات المدفوعة والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل. لذا فإن هدف عمليات التأمين هو التأكد من وجود احتياطيات كافية لتغطية هذه المطلوبات. وتدير عمليات التأمين هذه المخاطر عن طريق التأكد من وجود غطاء إعادة تأمين كافي للحد من أقصى خسارة مستحقة مقابل أي مطالبة بمفردها.

12.3 مخاطر التأمين (يتع)

تكرار ومتى التأمين

يمكن أن يتأثر تكرار وحجم التأمينات بواسطة العديد من العوامل، تكتب الشركة بشكل رئيسي بالتأمين على مخاطر حوادث السيارات والحوادث العامة والحرائق والمخاطر البحرية، وتعتبر هذه عقود تكافل قصيرة الأجل حيث ان المطالبات يتم فيها المشورة والتسوية بشكل طبيعي خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن وهذا ينخفض من مخاطر التكافل.

عقود التأمين العامة

تصدر الشركة بشكل أساسي الأنواع التالية من عقود التأمين العامة: التأمين على الشحنات البحرية والتأمين الشامل على السفن ضد الغير والحرائق وتأمين الممتلكات الشامل وكافة مخاطر الإنشاءات والتأمين على الماكينات والمعدات الكهربائية والسطو والحوادث الشخصية والنقد في الطريق وضمان ضد خيانة الأمانة والرجاح وتعويضات العمال ضد الغير وتعويضات المهنية والتغطية المصرفية ومساعدات السفر والتأمين الشامل على السيارات وتأمين السيارات ضد الغير. عادة ما تغطي المخاطر المتضمنة في وثائق التأمين العامة فترة أئتي عشر شهراً.

الشحن البحري

بالنسبة لبرنامج تكافل الشحن البحري، تمثل المخاطر الرئيسية في فقدان أو وقوع أضرار على السفن وكذلك الحوادث التي يتبع عنها فقدان البضاعة المشحونة بشكل جزئي أو كلي. لدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر الناجمة في حال تحقق الخطر.

السيارات

بالنسبة لعقود تكافل حوادث السيارات، فتمثل المخاطر الأساسية في مطالبات الوفاة أو الأصابات الجسدية أو إصلاح السيارة. أصدرت الشركة في السنوات الأخيرة وثائق تغطية شاملة للملك / السائق الذين تزيد أعمارهم عن 21 سنة. وبالتالي فإن جميع عقود السيارات تتعلق بالمطالبات الفردية.

يعد مستوى تعويضات المحاكم الخاصة بالوفيات والأطراف المتضررة وتكليف إستبدال السيارات من العوامل الأساسية التي تؤثر على مستوى المطالبات ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر لأي تعويض يزيد عن مبلغ 20,000 دينار كويتي.

حوادث عامة

بالنسبة لعقود التأمين العامة تتحدد المخاطر الأكثر جوهرياً من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأنشطة الإرهابية، ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر الناجمة عند تتحقق الخطر.

الحرائق

بالنسبة لعقود التأمين ضد الحرائق، قامت الشركة في السنوات الأخيرة بإكتساب وثائق التأمين على العقارات التي تحتوي على أجهزة اكتشاف الحرائق فقط.

يتم إصدار هذه العقود بالرجوع إلى القيمة الإستبدالية للممتلكات ومحوياتها المؤمن عليها. تعتبر تكلفة إعادة بناء الممتلكات والقيام بإستبدال المحتويات والوقت المطلوب لإعادة بدء العمليات التي تؤدي إلى توقف العمل بمثابة العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم المطالبة. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر الناجمة عند تتحقق الخطر.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

12.3) مخاطر التأمين (يتبع)

يبين الجدول التالي تركز مطلوبات عقود التأمين العامة حسب نوع العقد :-

2018			2019		
صافي المطلوبات	حصة معيدي التأمين في المطلوبات	مجمل المطلوبات	صافي المطلوبات	حصة معيدي التأمين في المطلوبات	مجمل المطلوبات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
-	-	-	-	-	-
167,193	738,527	905,720	(27,817)	738,527	710,710
399,221	-	399,221	198,782	627,636	826,418
23,886	4,269	28,155	16,824	4,269	21,093
590,300	742,796	1,333,096	187,789	1,370,432	1,558,221

تركز مطلوبات عقود التأمين العامة في دولة الكويت.

مصادر التقديرات غير المؤكدة لمدفوعات المطالبات المستقبلية

يتعلق المصدر الرئيسي لتقدير عدم التأكيد في تاريخ قائمة المركب المالي بتقييم المطالبات أو التعويضات قيد التسوية سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، ويشمل التكاليف المتوفعة لتسوية المطالبات . ويتضمن تلك الإفتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف تلك التعويضات وتكليف معالجتها وأرقام المطالبات لكل سنة حوادث.

تقوم إدارة الشركة بإستخدام قدر كبير من الأحكام لتقدير المبالغ المستحقة لحاملي الوثائق الناشئة عن المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين. تستند هذه التقديرات بالضرورة على إفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة وربما جوهرية من الأحكام وعدم التأكيد، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في التعويضات المقدرة. تستخدم الأحكام النوعية لتقدير مدى عدم تطبيق التوجهات السابقة في المستقبل، على سبيل المثال حدوث مرة واحدة، والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام من المطالبة والظروف الاقتصادية كما يستخدم الحكم لتقدير مدى تأثير العوامل الخارجية مثل الأحكام القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات.

إن المقصود من العملية المستخدمة في تحديد الإفتراضات لإحتساب إحتياطي التعويضات تحت التسوية هو أن يؤدي إلى تقديرات محايدة للنتيجة الأكثر إحتمالاً أو المتوقعة. إن طبيعة العمل يجعل من الصعب التكهن بشكل مؤكّد بالنتيجة المحملة لمطالبة والتكلفة النهائية للمطالبات المبلغ عنها. يتم تقدير كل مطالبة مبلغ عنها على حدة مع مراعاة ظروف المطالبة والمعلومات المتوفرة من جهات المعابنة والأدلة التاريخية عن حجم المطالبات المماثلة. وتم مراجعة تقديرات الحالة بانتظام ويتم تحديثها كلما توافرت معلومات جديدة.

12.3) مخاطر التأمين (يتبع)

مخاطر إعادة التأمين

تبرم الشركة عقود إعادة التأمين كجزء من برنامج تخفيف المخاطر الناجمة عن مطالبات تأمينية كبيرة. تقوم الشركة ضمن النشاط الإعتيادي لها بالدخول في إتفاقيات مع أطراف أخرى بغرض إعادة التأمين.

تقوم الشركة بتقييم الحدادة الإجتماعية والأحوال المالية لمعيدي التأمين للحد من مخاطر تعرضها لخسارة كبيرة في حال تعسرهم مالياً. وتقوم براقبة تركيزات مخاطر الإئتمان الناجمة من مناطق جغرافية مماثلة أو خصائص اقتصادية متتشابهة.

تمثل المخاطر الرئيسية التي قد تواجهها الشركة بموجب عقود التأمين في إحتمال اختلاف التعويضات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيت هذه البند عن التوقعات التي تتظرها الشركة. تتأثر هذه المخاطر بمعدل تكرار تلك التعويضات ومعدل خطورتها والمزايا الفعلية والتطورات اللاحقة للتعويضات طويلة الأجل. إن هدف الشركة الأساسي هنا هو ضمان توفر الاحتياطيات الكافية لغطية تلك التعويضات.

يتم الحد من المخاطر الموضحة أعلاه من خلال التنوع عبر محفظة كبيرة من عقود التأمين تحسن معدلات تنوع المخاطر من خلال الاختيار الجيد وتطبيق الإرشادات الخاصة بإجراء الإكتتاب وكذلك استخدام ترتيبات عمليات إعادة التأمين.

يتم توزيع معظم أعمال التأمين على أساس الحصة النسبية مع تنوع حدود الإحتفاظ حسب نوع المتاج والمنطقة. يتم تقدير المبالغ القابلة للإسترداد من عقود إعادة التأمين بطريقة تتوافق مع مخصوص المطالبات قيد التسوية ووفقاً لعقود إعادة التأمين وبالرغم من وجود ترتيبات إعادة التأمين فإن هذا لا يعنيها من التزامها المباشر تجاه حقوق حاملي الوثائق وبالتالي فإنها تتعرض لمخاطر الإئتمان بشأن عمليات إعادة التأمين المسندة إلى الحد الذي لا يستطيع معيدي التأمين من الوفاء بالتزاماته المفترضة بموجب ترتيبات إعادة التأمين. يتم تنويع توزيعات الشركة لإشتراكات إعادة التأمين بحيث لا تعتمد على معيدي تأمين واحد ولا تعتمد عمليات الشركة بشكل جوهري على أي عقد واحد لإعادة التأمين.

12.4) المخاطر المالية

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، تposure الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تposure الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها ومنهجها في قياس وإدارة تلك المخاطر.

* مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر تكبد الشركة خسارة مالية في حال إخفاق الطرف المقابل في الأداء المالي عن الرفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر إلى خسارة مالية بالنسبة لكافحة الأدوات المالية التي تحتفظ بها الشركة، مثل الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان التي تتعرض لها الشركة القيمة الدفترية المخصص عنها في بيان المركز المالي.

تقوم الشركة بتطبيق السياسات والإجراءات التالية للحد من مخاطر الإئتمان :-

- يتم وضع حدود إئتمانية للأطراف المقابلة الأفراد ومراقبة أرصدة الديمومة القائمة.
- تقوم بإبرام عمليات إعادة التأمين مع أطراف ذو جدارة إئتمانية وتقوم بتقييم الوضع المالي لهم باستمرار.
- تحديث إستراتيجية شراء عقود إعادة التأمين والتأكد من توفر المخصص المناسب للإخفاض في القيمة.
- وضع صافي حدود التعرض لمخاطر الإئتمان للطرف المقابل حسب القطاع المغربي وقطاع الأعمال.
- يتم إيداع النقد وما يماثله لدى بنوك ومؤسسات قوية معتمدة من الإدارة.

2018	2019
دينار كويتي	دينار كويتي
495,000	495,000
78,806	83,547
3,874,997	3,849,094
4,448,803	4,427,641

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي موضح كالتالي:-

	2018	2019
أرصدة لدى البنوك ونقد	303,895	324,105
إشتراكات وأرصدة تأمين مستحقة	1,742,491	2,809,287
موجودات أخرى (باستثناء تكاليف حيازة مؤجلة)	416,620	407,901
أرصدة مستردّة من معيدي التأمين على تعويضات تحت التسوية	742,796	1,370,432
مبلغ مستحق من المساهمين	325,245	218,693
3,531,047	5,130,418	

حاملي الوثائق
أرصدة لدى البنوك ونقد
إشتراكات وأرصدة تأمين مستحقة
موجودات أخرى (باستثناء تكاليف حيازة مؤجلة)
أرصدة مستردّة من معيدي التأمين على تعويضات تحت التسوية
مبلغ مستحق من المساهمين

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بمخاطر الإئتمان التي تتعرض لها الشركة وفقاً لتصنيف الإئتمان للأطراف المقابلة:-

المجموع	القيمة	فئة عادية	فئة ممتازة	غير متأخرة أو منخفضة القيمة	متاخرة / منخفضة
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
495,000	-	-	495,000		
83,547	-	-	83,547		
3,849,094	3,849,094	-	-		
4,427,641	3,849,094	-	578,547		

31 ديسمبر 2019
المساهمون
ودائع لأجل
موجودات أخرى
قرض حسن إلى حاملي الوثائق

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

* مخاطر الائتمان (يبيع)

				31 ديسمبر 2019
		غير متأخرة أو منخفضة القيمة		
		متاخرة / منخفضة	فترة عادلة	فترة ممتازة
المجموع	القيمة	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
دinar كويتي	دinar كويتي			
324,105	-	-	-	324,105
2,809,287	157,299	1,389,474	1,262,514	
407,901	-	407,901	-	
1,370,432	-	-	1,370,432	
218,693	218,693	-	-	
5,130,418	375,992	1,797,375	2,957,051	

				31 ديسمبر 2018
		غير متأخرة أو منخفضة القيمة		
		متاخرة / منخفضة	فترة عادلة	فترة ممتازة
المجموع	القيمة	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
دinar كويتي	دinar كويتي			
495,000	-	-	-	495,000
78,806	-	62,278	16,528	
3,874,997	3,874,997	-	-	
4,448,803	3,874,997	62,278	511,528	

				31 ديسمبر 2018
		غير متأخرة أو منخفضة القيمة		
		متاخرة / منخفضة	فترة عادلة	فترة ممتازة
المجموع	القيمة	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
دinar كويتي	دinar كويتي			
303,895	-	-	-	303,895
1,742,491	111,706	916,282	714,503	
416,620	-	416,620	-	
742,796	-	-	742,796	
325,245	325,245	-	-	
3,531,047	436,951	1,332,902	1,761,194	

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

• مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في مواجهة الشركة لصعوبات في توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها التي تتعلق بالطلبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو الناكم، إلى أقصى حد ممكن، من توافر السيولة الكافية لتلبية إلتزامها عند إستحقاقها في الظروف العادلة وأوقات الضغط، وذلك دون تكبّد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

إن الجدول أدناه يلخص استحقاقات الموجودات والطلبات المالية كما في 31 ديسمبر 2019:-

حاملي الوثائق			المساهمون				
المجموع	أكبر من سنة	خلال سنة	المجموع	أكبر من سنة	خلال سنة		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
الموجودات :							
-	-	-	495,000	-	495,000	ودائع لأجل	
-	-	-	402,797	402,797	-	موجودات مالية متاحة للبيع	
-	-	-	3,849,094	3,849,094	-	قرض حسن إلى حاملي الوثائق	
407,901	-	407,901	83,547	-	83,547	موجودات أخرى (باستثناء تكاليف الحياة)	
324,105	-	324,105	-	-	-	أرصدة لدى البنوك ونقد	
2,809,287	-	2,809,287	-	-	-	إشتراكات وأرصدة تأمين مستحقة	
1,370,432	-	1,370,432	-	-	-	أرصدة مستردّة من معدي	
218,693	-	218,693	-	-	-	التأمين على تعويضات تحت التسوية	
64,571	64,571	-	-	-	-	مبالغ مستحقة من المساهمين	
5,194,989	64,571	5,130,418	4,830,438	4,251,891	578,547	أثاث ومعدات	
المطلوبات :							
-	-	-	218,693	-	218,693	مبالغ مستحقة إلى حاملي الوثائق	
144,087	-	144,087	3,323	-	3,323	مطلوبات أخرى	
587,512	-	587,512	-	-	-	أرصدة إعادة التأمين الدائنة	
514,635	-	514,635	-	-	-	إحتياطي الإشتراكات غير المكتسبة	
1,558,221	-	1,558,221	-	-	-	إحتياطي التعويضات تحت التسوية (مبلغ عنها وغير مبلغ عنها)	
2,607,858	-	2,607,858	-	-	-	دائنون التأمين	
5,412,313	-	5,412,313	222,016	-	222,016		

شركة برقان تكافل للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

• مخاطر السيولة (بيع)

إن الجدول أدناه يلخص إستحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2018:-

حاملي الوثائق				المساهمون				
المجموع	أكبر من سنة	خلال سنة	المجموع	المجموع	أكبر من سنة	خلال سنة		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
							الموجودات :	
							ودائع لأجل	
-	-	-	495,000	-	495,000		موجودات مالية متاحة للبيع	
-	-	-	403,756	403,756	-		قرض حسن إلى حاملي الوثائق	
-	-	-	3,874,997	-	3,874,997		موجودات أخرى (باستثناء تكاليف	
416,620	-	416,620	78,806	-	78,806		الحياة)	
303,895	-	303,895	-	-	-		أرصدة لدى البنوك ونقد	
1,742,491	-	1,742,491	-	-	-		إشتراكات وأرصدة تأمين مستحقة	
742,796	-	742,796	-	-	-		أرصدة مستردّة من معيدي	
325,245	-	325,245	-	-	-		التأمين على تعويضات تحت التسوية	
63,537	63,537	-	-	-	-		مبالغ مستحقة من المساهمين	
3,594,584	63,537	3,531,047	4,852,559	403,756	4,448,803		أثاث ومعدات	
							المطلوبات :	
							مبالغ مستحقة إلى حاملي الوثائق	
-	-	-	325,245	-	325,245		مطلوبات أخرى	
109,439	-	109,439	3,205	-	3,205		أرصدة إعادة التأمين الدائنة	
437,303	-	437,303	-	-	-		إحتياطي الإشتراكات غير المكتسبة	
972,110	-	972,110	-	-	-		إحتياطي التعويضات تحت التسوية	
1,333,096	-	1,333,096	-	-	-		(مبلغ عنها وغير مبلغ عنها)	
1,071,742	-	1,071,742	-	-	-		دائنون التأمين	
3,923,690	-	3,923,690	328,450	-	328,450			

• مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. إن أسعار السوق تتكون من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. إن أهداف إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق في حدود القياسات المقبولة، مع تحقيق عائد مجزي.

مخاطر معدلات الربح

تشمل مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. الشركة غير معرضة لمخاطر جوهرية تتعلق بمعدلات الربح.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات تحويل العملات الأجنبية. لا تposure الشركة لمخاطر مادية هامة تتعلق بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018. حيث لا توجد موجودات أو مطلوبات نقدية مقيدة بالعملات الأجنبية.

مخاطر تقلبات أسعار الأسهم

تشمل مخاطر تقلبات أسعار الأسهم من تغير القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محددة للأداة المالية بمفردها أو مصدرها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المتاجرة بها في السوق. وتدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنوع الإستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي.

13) القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة في أسواق مالية نشطة كما في تاريخ التقارير المالية بالرجوع إلى سعر السوق المعلن أو عروض أسعار المتداولين (سعر الشراء لمرافق الشراء وسعر الطلب لمرافق البيع) بدون أي خصم لتكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بإستخدام أساليب تقييم مناسبة. يمكن أن تتضمن هذه الأساليب استخدام العملات الحديثة في السوق بشرط تجارية بحثة أو بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو تحويل التدفقات النقدية المخصومة أو أساليب التقييم الأخرى.

تدرج الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة فيها والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة بالتكلفة المبدئية ناقصاً الإنخفاض في القيمة. تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الفائدة إستناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام معدلات فائدة لبني ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.

13) القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم الشركة الجدول المرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال أسلوب التقسيم:

المستوى 1: قياسات القيمة العادلة المستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى 2: قياسات القيمة العادلة المستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 والتي تكون ملحوظة للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مستمدة من الأسعار).

المستوى 3: قياسات القيمة العادلة المستمدة من أساليب تقدير تتضمن مدخلات للأصل أو الإلتزام والتي لا تستند إلى بيانات سوق ملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

إن المستوى الذي يتم فيه تصنيف الأصل أو الإلتزام المالي يتم تحديده بناءً على أقل مستوى لدخل هام إلى قياس القيمة العادلة.

قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية

إن الموجودات المالية التي يمكن قياسها بالقيمة العادلة والمثبتة في بيان المركز المالي، تم تصنيفها في الجدول المرمي لقياس القيمة العادلة كما يلي:-

				31 ديسمبر 2019
				موجودات مالية متاحة للبيع
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 1	دينار كويتي	دينار كويتي
دينار كويتي				
142,207		142,207		142,207
260,590	260,590	-		
402,797	260,590	142,207		

				31 ديسمبر 2018
				موجودات مالية متاحة للبيع
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 1	دينار كويتي	دينار كويتي
دينار كويتي				
156,805		156,805		
246,951	246,951	-		
403,756	246,951	156,805		

إن الطرق وتقنيات التقييم المستخدمة لعرض قياس القيمة العادلة لم تتغير بالمقارنة مع فترة التقرير السابقة.

أ) أوراق مالية مسيرة.

جميع الأوراق المالية المسيرة يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية. كما تم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى آخر أسعار معلنة بتاريخ التقرير.

ب) أوراق مالية غير مسيرة.

يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام نموذج تدفق نقدي مخصوص يتضمن بعض الإفتراضات غير المدعومة بأسعار أو معدلات سوقية ملحوظة.

14) الالتزامات المحتملة

يوجد على الشركة إلتزامات محتملة مقابل خطابات ضمان كما في 31 ديسمبر 2019 يبلغ 140,180 دينار كويتي (2018 : 135,000 دينار كويتي).

15) إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين. تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات ظروف قطاع الأعمال. لم يتم إجراء أي تغيرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال الستين المائتين المنتهيين في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018.

16) أحداث هامة

أعلنت منظمة الصحة العالمية في أوائل عام 2020، عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وإنشاره على مستوى العالم، مما تسبب في اضطراب الأنشطة التجارية والإقتصادية وخسائر في الأرواح البشرية، بالإضافة إلى شبه توقف معظم الأنشطة الإقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، مما انعكس بدوره على الأداء التشغيلي والمالي للشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ البيانات المالية. ترى إدارة الشركة أن النتائج التشغيلية والمالية لفترات المالية القادمة غير مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بما حالياً لأنها ستعتمد على بعض التطورات ، بما في ذلك مدة وانتشار الجائحة وعودة حركة التجارة بمعدلاتها الطبيعية. وبالتالي فإنه لا يمكن تقدير مدى تأثير كوفيد 19 على الموقف المالي أو نتائج التشغيل بصورة موثوقة منها في الوقت الحالي.